السنة الرابعة والعشرون العدد 88 / شهر اذار / سنة 2026 تاريخ قبول النشر 4 /11/ 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i88.1454

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The impact of government support and trade policies on the development of the agricultural economy in Iraq for the period (2024-2017)

أثر الدعم الحكومي والسياسات التجارية على تنمية الاقتصاد الزراعي في العراق للمدة [2017 – 2024]

م.م. سمر رعد عجمي
Samer Raad Ajmy
Samarraad643@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية

Abstract

Agriculture is considered a fundamental element representing a primary source of food security and employment opportunities for the unemployed in the Iraqi economy. However, agriculture has been affected by several factors, including government support and trade policies. This research aims to analyze the effectiveness of these policies in supporting the agricultural sector, identify their strengths and weaknesses, and assess their impact on economic development. The researcher's most significant finding is that the continued decline in the production of industrial and oilseed crops reflects the weak economic viability of these crops and a lack of attention to agricultural diversification policies, leaving the sector vulnerable to fluctuations in grain production alone. It can be said that 2023 marked a turning point. Structurally, Iraqi agriculture tends to focus on grains at the expense of other crops, amidst a growing water and environmental crisis. Consequently, despite the expansion of cultivated areas, the overall agricultural performance in Iraq in 2023 was characterized by a decline in crop diversity and low productivity, resulting from water scarcity, reduced government support, and fluctuating climatic conditions. This necessitates the adoption of integrated agricultural policies aimed at improving water resource management and encouraging sustainable and diversified agriculture to ensure national food security. The researcher's most important recommendation is the need to reactivate government support for farmers through subsidized loans and reduced prices for agricultural inputs, especially for non-cereal crops (such as vegetables, oilseeds, and industrial crops), in order to encourage agricultural diversification and reduce dependence on a single crop.

Keywords: government support, trade policy, agricultural economic development, food security.

المستخلص

تعتبر الزراعة من العناصر الاساسية التي تمثل مصدرا رئيسيا في الاقتصاد العراقي للأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل ، ولكن مع كل ذلك فقد تأثرت الزراعة بعدة عوامل ومنها (الدعم الحكومي والسياسات التجارية المتبعة ، حيث يهدف هذا البحث الى تحليل مدى فعالية هذة السياسات في دعم القطاع الزراعي وايضا تحديد نقاط القوة والضعف فيها وتأثيرها على التنمية الاقتصادية .وان ابرز ما توصل الية الباحث ان استمرار انخفاض إنتاج المحاصيل الصناعية والزيتية يعكس ضعف الجدوى الاقتصادية لتلك الزراعات، وقلة الاهتمام بسياسات التنويع الزراعي ، ما يجعل هذا القطاع عرضة لتقلبات إنتاج الحبوب فقط. ويمكن القول إن سنة 2023 مثّلت تحولًا هيكليًا في طبيعة الزراعة العراقية نحو التركيز على الحبوب على حساب بقية المحاصيل، في ظل أزمة مائية وبيئية متصاعدة. وبالتالي نجد انه رغم التوسع بالمساحات المزروعة، إلا أن الأداء الزراعي العام في العراق لسنة 2023 اتسم بانخفاض التنوع المحصولي وضعف الإنتاجية، نتيجة شح المياه، وتراجع الدعم الحكومي، وتذبذب الظروف المناخية، مما يتطلب تبني سياسات زراعيه متكاملة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية، وتشجيع الزراعة المستدامه والمتنوعه لضمان الأمن الغذائي الوطني. واهم ماوصى به الباحث هو ضرورة إعادة تفعيل الدعم الحكومي للمزارعين من خلال القروض الميسرة وتخفيض أسعار المدخلات الزراعية.، وذلك خاصة في المحاصيل غير الحبوب (كالخضراوات والمحاصيل الزيتية والصناعية) ،من اجل تشجيع التنويع الزراعي وكذلك تقليل الاعتماد على محصول واحد .

الكلمات الرئيسة: الدعم الحكومي ، السياسة التجارية ، تنمية الاقتصاد الزراعية ، الامن الغذائي .

المقدمة

يُعتبر القطاع الزراعي ركيزةً أساسيةً لكل دولة من اجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة، فبالإضافة إلى مساهمته في خلق فرص العمل ورفع مستويات الدخل في المناطق الريفية، يُعدّ القطاع الزراعي موردًا رئيسيًا للغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعات الأخرى. وبفضل الموارد الطبيعية الوفيرة التي يتمتع بها العراق، والتي تشمل الأراضي الخصبة والمياه السطحية والجوفية، ومناخه الملائم لإنتاج العديد من المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير، تكتسب هذه الصناعة أهميةً خاصة هناك. قد شهد الأداء الزراعي في العراق تذبذبًا واضحًا خلال العقود الأخيرة، وذلك بسبب تأثيره لجملة من العوامل الاقتصادية والمناخية والسياسية وفي مقدمتها ضعف الدعم الحكومي وتقلب السياسات التجارية المتعلقة بسعر الصرف والاستيراد والتصدير. حيث تؤثر هذه السياسات بهيكل الإنتاج الزراعي بصورة مباشرة ، وبحوافز المنتجين المحليين، وبيان مدى قدرتهم على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما ان هذا البحث يسعى إلى تحليل أثر الدعم الحكومي والسياسة التجارية في تنمية الاقتصاد الزراعي في العراق، من خلال استعراض الواقع الفعلي للسياسات الزراعية،حيث تعتبر السياسات الزراعية عاملا حاسما في تنمية الاقتصاد الزراعي من خلال تأثيرها المباشر على مستويات الانتاج المحلي والاستثمار الزراعي (ECD2021) وتقييم انعكاساتها على الإنتاج والإنتاجية، والصادرات الزراعية، وفرص تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

اولا، مشكلة البحث. يُعدّ القطاع الزراعي من أهم ركائز الاقتصاد العراقي، إذ يمتلك موارد بشرية وإنتاجية تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة والأمن الغذائي. ولا يزال القطاع الزراعي يُعاني من بطء النمو، وعدم استقرار الإنتاجية، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لحماية السلع المحلية وتعزيز الإنتاج من خلال السياسات التجارية وبرامج الدعم الزراعي. لذا، يطرح البحث تساؤلاً:

إلى أي مدى أثّر الدعم الحكومي والسياسات التجارية على تطور الاقتصاد الزراعي في العراق خلال الفترة (2017-2024)؟وهل أدى ذلك إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد الزراعي؟

ثانيا، أهداف البحث. يهدف البحث إلى تحقيق عدة أهداف، منها

1 . تحليل واقع دعم الحكومي الموجهه للقطاع الزراعي في العراق خلال المدة الزمنية من (2017 -2024)

2 . دراسة السياسات التجارية الزراعية في العراق (سياسات الاستيراد والتصدير والحماية الجمركية) .ومن ثم بيان تأثيرها وأنعكاسها على تنمية الاقتصاد الزراعي

3. **قياس أثر الدعم الحكومي على مؤشرات التنمية في الاقتصاد الزراعي .**
4. تحديد العلاقة التكاملية بين الدعم الحكومي والسياسات التجارية على تنمية الاقتصاد الزراعي العراقي
5. تقديم مقترحات للمساعدة في تصميم استراتيجيات اقتصادية من شأنها تعزيز كفاءة القطاع الزراعي.

ثالثا ،اهمية البحث، تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على أحد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي، ألا وهو قطاع الزراعة، الذي يُعد ركيزةً أساسيةً لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. وتتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية :

1. تُرسي الدراسة إطارًا علميًا لدراسة آثار الدعم والسياسات التجارية على التنمية الزراعية .
2. تُمكّن صناع القرار من تقييم فعالية البرامج الزراعية الحكومية.
3. تُسهم في صياغة توصيات للدعم الحكومي بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة
4. تُوفر الدراسة للأكاديميين والمهتمين قاعدة بيانات تحليلية تغطي الفترة 2017-2024.
5. تسهم الدراسة في سد الفجوه معرفية تتعلق بتكامل الدعم الحكومي والسياسات التجارية في الاقتصاد الزراعي

رابعا ، فرضية البحث ، يفترض البحث ان ضعف التنسيق بين الدعم الحكومي والسياسات التجارية يؤدي الى تراجع الاداء الزراعي . ويُسهم في تنويع إجراءات الدعم المالي والفني والتسويقي، فضلاً عن تطبيق سياسات تجارية متوازنة (تحمي الإنتاج المحلي وتعزز الصادرات)، في زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما تفترض الدراسة أن ضعف التنسيق بين الدعم الحكومي والسياسات التجارية يؤدي إلى تراجع الأداء الزراعي وتذبذب معدلات النمو بين عامي (2017 و2024)، نتيجةً لغياب رؤية متكاملة بين الجهات المعنية، وعدم فعالية استهداف الفئات الإنتاجية الأكثر حاجةً للمساعدة.

خامسا، حدود البحث

1. **الحدود الزمنية :** (2017 – 2024) .
2. **الحدود المكانية :**العراق

المحور الاول ، الجانب النظري الدعم الحكومي في القطاع الزراعي

أولا، مفهوم الدعم الحكومي ، يمثل الدعم الحكومي الى تدخل الذي تقوم به الدولة لغرض توفير تسهيلات قد تكون بشكل مباشر او غير مباشر لدعم اي قطاع تريد مثل الزراعة او الصناعة او اي قطاع اخر وفي القطاع الزراعي يهدف الدعم الى تعزيز الانتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي او حماية الامن الغذائي ويشمل الدعم الحكومي اشكال مختلفة مثل الدعم المالي المباشر او الاعفاءات الضريبية وتقديم خدمات الارشادية وتوفير المستلزمات الزراعية بأسعار مدعومة من قبل الدولة او دعم التسويق الزراعيويشير البنك الدوللي الى ان الدعم الحكومي يعد من ادوات الاساسية في تنمية الاقتصاد الزراعي وخصوصا في الدول النامية وانة يسهم في رفع الانتاجية الزراعية وخفض التكلفة الانتاج (2019) World Bank .كما يمكن تعريف الدعم الحكومي : بأنه إحدى الاستراتيجيات الأكثر شيوعًا في الدول المتقدمة والنامية، إلا أن كل دولة تتبع نهجًا مختلفًا. فتوزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود يُسهم في تقليل تفاوت توزيع الدخل. كما يُعزز نمو وتطور قطاع مُعين، بما في ذلك الزراعة والمشاريع الزراعية الكبيرة والصغيرة، ويُقلل من مستوى المنافسة الخارجية التي تُسببها السلع الأجنبية، ويُزيد الناتج المحلي الإجمالي، ويُعزز اقتصاد الدولة. او هو الدعم الحكومي هو التبرع النقدي أو العيني، أو التنازل عن حق معين، الذي تقدمه الدولة ويعود بالنفع على المستفيد. ويأتي الدعم بأشكال متعددة، منها دعم الدخل والأسعار، والإعفاءات الضريبية، والقروض المالية.

عليه يرى الباحث أن الدعم الحكومي يمثل أداة فعّالة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة، فهو لا يقتصر على تعزيز الإنتاج فقط، بل يمتد تأثيره ليشمل تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. كما يشير الباحث إلى أن الدعم الحكومي يساهم في خلق بيئة استثمارية محفزة، ويشجع على تنويع الأنشطة الاقتصادية، بما يقلل من الاعتماد على مصادر محدودة مثل النفط، ويزيد من صمود الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك، يرى الباحث أن استمرار الدعم الحكومي بشكل مدروس ومستهدف يضمن استدامة القطاعات الإنتاجية، خصوصًا الزراعة، ويحد من الهجرة الريفية إلى المدن، ويعزز الأمن الغذائي، ويحفز الابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يؤدي في النهاية إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا . اهداف الدعم الحكومي للقطاع الزراعي

أهداف الدعم الحكومي فيما يلي توضيح للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى المساعدات الحكومية إلى تحقيقها:

1. الأهداف الاقتصادية: توفير الخدمات والبنية الأساسية لصناعة الزراعة وكذلك الصناعات الاقتصادية الأخرى. تنويع مصادر الدخل والأساس الاقتصادي للدولة. توسيع الاقتصاد من خلال مساعدة الصناعات الأخرى التي توفر الدخل بدلاً من الاعتماد فقط على صناعة النفط. خفض تكاليف الإنتاج وخفض تكاليف المنتج لتتناسب مع تكاليف السلع المستوردة. دعم جهود الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الخاص.

2. الأهداف الاجتماعية: إعادة توزيع دخل المواطنين وثرواتهم، وزيادة عدد المشاريع الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية لتوفير فرص عمل للمواطنين، وتعزيز البعد الاجتماعي للحكومة لتحقيق أهدافها في رفع مستوى المعيشة. كما يخدم دعم الحكومة للزراعة هدفًا اجتماعيًا من خلال منع الهجرة من الريف إلى المدن والحفاظ على قطاع مهم ومنتج في الاقتصاد الوطني.

ثالثا : سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي

يمكن للحكومة تقديم المساعدة من خلال مجموعة متنوعه من السياسات اهمها :

أ- تحديد أسعار المحاصيل الزراعية الاستراتيجية وترويجها: مثل القمح والشعير والذرة الصفراء والبيضاء وبنجر السكر أمثلة على المنتجات الزراعية الاستراتيجية التي تُحدد أسعارها بناءً على تكاليف إنتاجها وهامش ربح المنتج. وقد أوصت الدولة بهذا التسعير ووافقت عليه. يتم دعم المنتجات الزراعية من خلال دعم المنتج النهائي، أو احتياجات الإنتاج، أو كليهما.

ب- يتم الحصول على الدعم من خلال خفض الضرائب: وهي أحد مصادر إيرادات الموازنة العامة. وفي هذا الصدد، تُقدم المساعدة على شكل إعفاءات ضريبية منتظمة للمبادرات الجديدة والاستثمارية.

ت- إنشاء مراكز البحوث الزراعية: وتطبيق التطورات العلمية والمكننة الزراعية، وتوظيف البحث العلمي في الزراعة لتعزيز عوامل الإنتاج، ووضع برنامج تثقيفي للمزارعين ورواد الأعمال الزراعيين، على غرار التجربتين الأمريكية واليابانية، اللتين اعتمدتا تطوير هذا البرنامج، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ث- القروض: تُقدّم الدولة هذه القروض للمزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية، وقد تكون نقدية أو مُساعدة في توفير مقومات الإنتاج الحديثة والمتطورة من خلال قروض ميسرة منخفضة الفائدة. وتكون آجال هذه القروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. وتختلف أسعار الفائدة على هذه القروض باختلاف مدة القرض ونوع المشروع وقيمته الاقتصادية.

ج-الدعم البيئي والاستدامة الزراعية: تسعى هذه السياسة إلى الموازنة بين الإنتاج الزراعي وحماية البيئة وذلك من خلال تشجيع الزراعة العضوية وتقليل استعمال المبيدات الكيميائية، ودعم استخدام الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) في ضخ المياه، وإدارة الموارد المائية وفق مبادئ الزراعة الذكية مناخيًا. وفي العراق أطلقت وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة FAO عام 2023 البرنامج الوطني للزراعة المستدامة الذي يهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون الزراعي ، ورفع كفاءة استخدام المياه بنسبة 25%.

ح-حماية الزراعة الوطنية من المنافسة الاجنبية : عد حماية الزراعة الوطنية من المنافسة الأجنبية أحد الأهداف الاستراتيجية للدعم الحكومي، حيث تعمل الدولة من خلال سياساتها على خفض التكاليف الإنتاجية للمنتجات المحلية، وتقديم تسهيلات مالية وتقنية للفلاحين والمزارعين، بما يمكنهم من المنافسة مع المنتجات المستوردة. وتتجلى أهمية هذه الحماية في عدة جوانب:

1.الحفاظ على الأمن الغذائي: بزيادة إنتاج المحاصيل المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

2.دعم المزارعين المحليين: من خلال القروض الميسرة، والإعفاءات الضريبية، والدعم المباشر للأسعار.

3.تعزيز الاقتصاد الوطني: حيث تساهم الزراعة المحلية القوية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتقليل خروج العملة الصعبة للاستيراد.

4.تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي: فحماية السوق المحلي تمنح المستثمرين الثقة للاستثمار في مشاريع زراعية مستدامة.

وبالتالي نجد إن سياسات الدعم الحكومي في العراق تمثل أداة اقتصادية رئيسة لتحفيز التنمية الزراعية لكنها تتطلب تنسيقًا مؤسسيًا أفضل بين وزارة الزراعة ووزارة الموارد المائية ووزارة التخطيط لضمان:

- توجيه الدعم نحو الأنشطة الإنتاجية المستدامة.
- الحد من الهدر في الموارد.
- تعزيز تنافسية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: السياسات التجارية

تعرف السياسات التجارية بأنها مجموعة من الادوات والاجراءات التي تتعبها الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية بما يتطابق مع اهدافها الاقتصادية سواء كانت هذه الاهداف تتعلق بالانتاج المحلي او انها تشجع الصادرات او تحقيق التوازن في الميزان التجاري (الكبيسي) وتقسم الى نوعين :

1 السياسة التجارية الحمائية : حيث انها تتعلق بحماية القطاعات الانتاجية المحلية من المنافسة الخارجية

2- السياسات التحريرية : حيث انها تسعى الى تحرير من القيود المفروضه على السياسة التجاريه او تقليلها .

ادوات السياسة التجارية :

1- التعرفة الجمركية

2-القيود الكمية

3- الاعانات والدعم الحكومي

دراسة تطبيقية لواقع الإنتاج الزراعي للمحاصيل والخضراوات ، وأثر السياسات التجارية على تنمية الاقتصاد الزراعي في العراق للمدة [2017 – 2024]

أولا : واقع الإنتاج الزراعي لعام 2024 لمحصولي الحنطة والشعير : يعدّ القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية في الاقتصاد العراقي، ويشكل دعم الحكومة له عاملاً أساسياً في تحقيق الأمن الغذائي. ولأجل تحليل الأثر التطبيقي لهذا الدعم، تم اعتماد البيانات الإحصائية الصادرة عن مديرية الإحصاء الزراعي – وزارة التخطيط لسنة 2024، الخاصة بإنتاج الحنطة والشعير، بوصفهما أهم المحاصيل الإستراتيجية في العراق.

جدول (1) : تطور الإنتاج لمحصولي الحنطة والشعير (2017- 2024)

السنة	المساحة المزروعة بالحنطة (1000 دونم)	كمية الإنتاج لمحصول الحنطة (1000 طن)	متوسط الغلة لمحصول الحنطة (كغم /دونم)	المساحة المزروعة بالشعير (1000 دونم)	كمية الإنتاج لمحصول الشعير (1000 طن)	متوسط الغلة لمحصول الشعير (كغم /دونم)
2017	4.216	2.974	705.5	820	303	369.4
2018	3.154	2.178	690.5	601	191	317.1
2019	6,331	4,343	686.1	3,721	1,518	408.1
2020	8,574	6,238	727.6	4,528	1,756	387.8
2021	9,464	4,234	447.3	3,092	267	86.2
2022	7,487	2,765	369.3	2,309	1,445	62.6
2023	8,420	4,248	504.5	2,344	106	45.2
2024	8,177	5,234	640.1	741	164	222.0

المصدر: وزارة التخطيط – مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير إنتاج الحنطة والشعير في العراق لسنة 2022 - 2024

شكل (1) : المساحة المزروعة لمحصولي الحنطة والشعير للمدة (2017 – 2024)

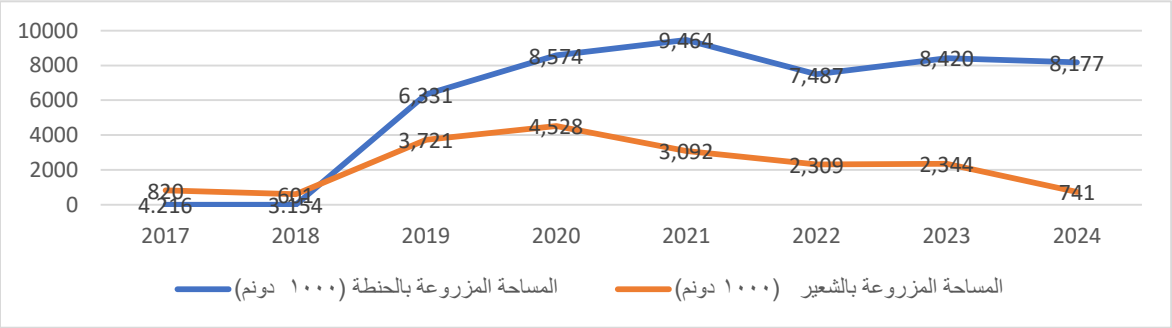

شكل (2): كمية الإنتاج لمحصولي الحنطة والشعير للمدة (2017 – 2024)

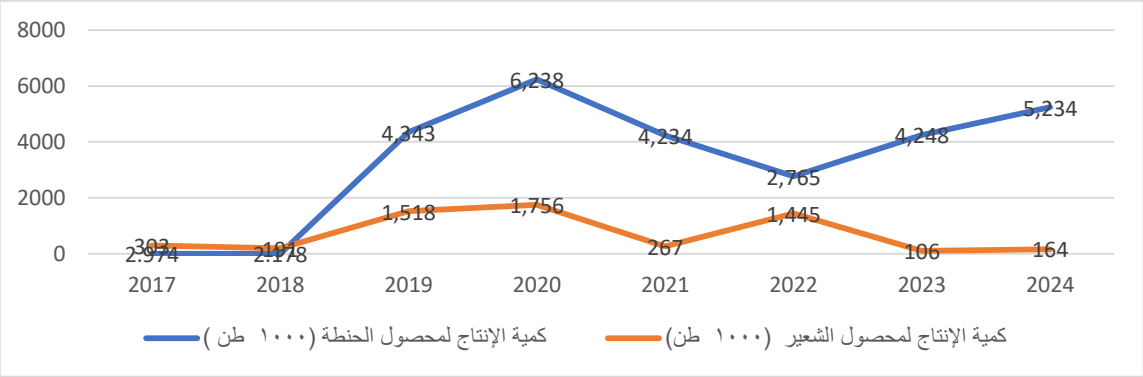

شكل (3): متوسط الغلة لمحصولي الحنطة والشعير للمدة (2017 – 2024)

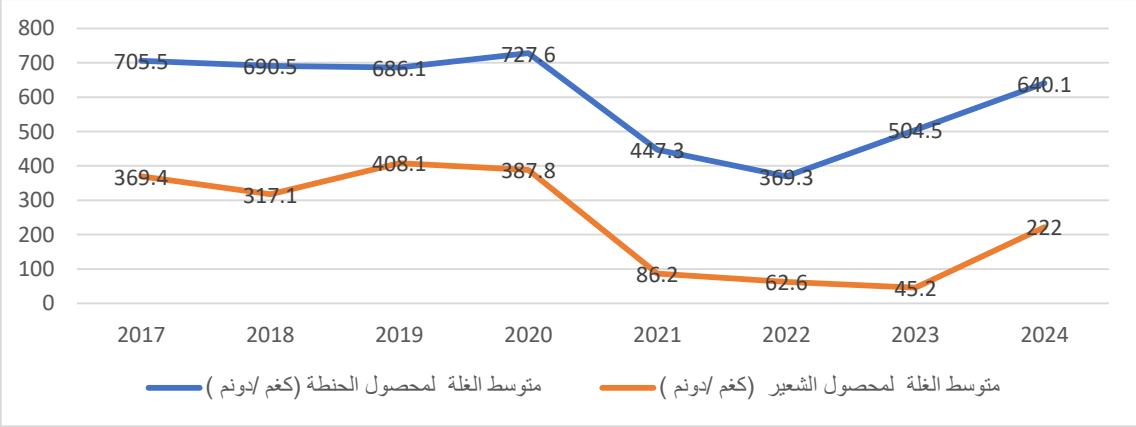

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط ، مديرية الإحصاء الزراعي ، تقرير انتاج الحنطة والشعير بالعراق لسنة 2022 – 2024 .

من خلال الاشكال (1 ،2,3) نجد: ان (انتاج الحنطة)شهد ارتفاعًا واضحًا بين عامي 2017–2020، حيث تضاعف تقريبًا من 2.97 إلى 6.23 ملايين طن نتيجة توسع المساحات المزروعة وتحسن الدعم الحكومي. ولكن الفترة 2021–2022 سجلت تراجعًا حادًا بنسبة تفوق 55% بسبب شح الأمطار في المناطق الديمية وتراجع كفاءة الري في بعض المحافظات . اما بالنسبة لمستوى تحسن الغلة الزراعية فان متوسط الغلة ارتفع مجددًا في عام 2024 إلى 640.1 كغم/دونم بعد أن كان 369.3 كغم/دونم في 2022، ما يعكس أثر الدعم في توفير البذور المحسنة والأسمدة المدعومة. وان العلاقة بين المساحة والإنتاج هي علاقة طردية في السنوات المستقرة (2017–2020)، لكنها تتحول إلى عكسية عند ضعف المناخ أو تأخر الدعم؛ فمثلًا عام 2021 كانت المساحة الأكبر (9.46 مليون دونم) لكنها أعطت إنتاجًا أقل من 2020 بسبب تراجع الغلة إلى 447.3 كغم/دونم. اما انتاج الشعير فقد بلغ الإنتاج ذروته عام 2020 (1.76 مليون طن) بفضل وفرة الأمطار في المحافظات الشمالية، لكنه انهار عام 2021 إلى 267 ألف طن فقط بسبب الجفاف وانخفاض معدلات الأمطار بأكثر من 60 %. وان انخفاض الغلة الزراعية من 408 كغم/دونم في 2019 إلى 45 كغم/دونم في 2023، وهو تدهور حاد يعكس غياب الدعم الحكومي عن هذا المحصول مقارنة بالحنطة. الا انه هناك تحسن نسبي في 2024 ، حيث ارتفعت الغلة إلى 222 كغم/دونم بفضل تحسن الظروف المناخية وتدخل محدود من الحكومة، لكنها لا تزال دون المستوى الأمثل تاريخيًا. وعلية يتضح من الفترة (2017–2024):

1. أن الدعم الحكومي كان العامل الحاسم في الحفاظ على استقرار إنتاج الحنطة، بينما تراجع الشعير بشكل واضح لغياب نفس مستوى الدعم.
2. التقلبات الكبيرة بين السنوات تعكس تأثر القطاع الزراعي العراقي بعوامل المناخ، وضعف إدارة الموارد المائية، وتأخر تنفيذ السياسات الزراعية.
3. سنة 2024 تمثل تحولًا إيجابيًا في الاتجاه العام، حيث ارتفع إنتاج الحنطة بنسبة 23%، وتحسن إنتاج الشعير بنسبة 55% مقارنة بعام 2023، ما يشير إلى بداية استعادة التوازن الزراعي.

ثانيا، واقع الإنتاج الزراعي للمحاصيل والخضراوات للمدة [2019 ـ 2023] نلاحظ من الجدول ان هناك انخفاضا ملحوظا في المساحات والانتاج للمحاصيل والخضراوات وذلك بسبب انخفاض الحصة المائية المخصصة لزراعته خلال الموسم الصيفي لسنة 2023 في بعض المحافظات.

أولا ، الإنتـــاج :فقد قدر إجمالي كمية الإنتاج للمحاصيل والخضراوات (6857) ألف طن لسنة 2023 بانخفاض مقداره (11) ألف طن عن إنتاج سنة 2022 والذي قدر (6868) ألف طن، وبنسبة انخفاض مقدارها (0.2%) كما مبين في جدول. (1) : فان الحبوب قدر إنتاج الحبوب (4.904) ألف طن لسنة 2023 بارتفاع مقداره (1487) ألف طن عن إنتاج سنة 2022 والذي قدر (3.417) ألف طن، وقدرت نسبة الارتفاع (43.5%). **اما الخضراوات** فقد قدر إنتاج الخضراوات (1.148) ألف طن لسنة 2023 بانخفاض مقداره (878) ألف طن عن إنتاج سنة 2022 والذي قدر (2.026) ألف طن ، وقدرت نسبة الانخفاض (43.4-%) . بينما قدر إنتاج **المحاصيل العلفية** (536) ألف طن لسنة 2023 بانخفاض مقداره (522) ألف طن عن إنتاج سنة 2022 والذي قدر (1058) ألف طن، وقدرت نسبة الانخفاض (49.3-%) . **اما البقوليات** فقد بلغ مقدار إنتاجها (2) ألف طن لسنة 2023 بانخفاض مقداره (5) الف طن عن أنتاج سنة 2022 والذي قدر (7) الف طن وقدرت نسبة الانخفاض (71.4%). وان **المحاصيل الصناعية** قد قدر انتاج المحاصيل الصناعية (6) طن لسنة 2023 ، بانخفاض مقداره (17) طن عن أنتاج سنة 2022 والذي قدر (23) طن وقدرت نسبة الانخفاض (73.9%)، حيث نلاحظ تدني مستوى الانتاج للمحاصيل الصناعية عدم زراعة محصول قصب السكر بالإضافة الى عزوف المزارعين على زراعة المحاصيل الصناعية لعدم تحقيق مردود اقتصادي لها خلال هذه الفترة. اما **المحاصيل الزيتية** قدر إنتاج المحاصيل الزيتية (2) ألف طن لسنة 2023، بانخفاض مقداره (3) الف طن عن أنتاج سنة 2022 والذي قدر (5) الف طن وقدرت نسبة الانخفاض (60.0-%) . بينما بلغ انتاج **الدرنيات والأبصال** (260) ألف طن لسنة 2023 بانخفاض مقداره (90) ألف طن عن إنتاج سنة 2022 والذي قدر (350) ألف طن ، وقدرت نسبة الانخفاض (25.7-%) ، اما بالنسبة لإنتاج **محاصيل البذور** فقد قدرت ب (5) ألف طن لسنة 2023 ، حيث تتساوى مع العام الماضي وكان ايضا (5) ألف طن ، كما قدر انتاج محصول بذور الذرة البيضاء (2.4) ألف طن

ثانيـــا: المســـاحة:فقد قدر إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل والخضراوات (11612) ألف دونم لسنة 2023 بارتفاع مقداره (388) ألف دونم عن سنة 2022 والتي كانت (11224) ألف دونم ، بارتفاع قدرت نسبته (3.5%) كما مبين في جدول.(1) : فيما يلي ابرز التغيرات حسب نوع المحصول

1. **الحبوب:** حيث بلغت المساحة المزروعة بالحبوب (11.018) ألف دونم لسنة 2023 ، وبارتفاع مقداره (908) ألف دونم عن سنة 2022 والتي كانت (10.110) ألف دونم ، وقدرت نسبة الارتفاع (9.0%)، فيما شكلت المساحة المزروعة بالحبوب نسبة مقدارها (94.9 %) .
2. **الخضراوات:** كما قدرت المساحة المزروعة بالخضراوات (283) ألف دونم لسنة 2023 بانخفاض مقداره (314) ألف دونم عن سنة 2022 والتي كانت (597) ألف دونم وقدرت نسبة الانخفاض (52.6%) فيما شكلت المساحة المزروعة بالخضراوات نسبة مقدارها (2.4%) من مجموع إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل والخضراوات .
3. **المحاصيل العلفية:** حيث قدرت المساحة المزروعة بالمحاصيل العلفية (246) ألف دونم لسنة 2023 بانخفاض مقداره (137) ألف دونم عن سنة 2022 والتي كانت (383) ألف دونم ، وقدرت نسبة الانخفاض (35.8%) . فيما شكلت المساحة المزروعة بالمحاصيل العلفية نسبة مقدارها (2.1%) من مجموع إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل والخضراوات.
4. البقوليات: اذ بلغت المساحة المزروعة بالبقوليات (3) ألف دونم لسنة 2023 بانخفاض مقداره (16) ألف دونم عن سنة 2022 والتي كانت (19) ألف دونم وقدرت نسبة الانخفاض (84.2%)، فيما شكلت المساحة المزروعة بالبقوليات نسبة مقدارها (0.03%) من مجموع إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل والخضراوات.
5. المحاصيل الصناعية: وقد قدرت المساحة المزروعة بالمحاصيل الصناعية (11) دونم لسنة 2023 وذلك بانخفاض مقداره (28) دونم عن سنة 2022 والتي كانت (39) دونم ، كما قدرت نسبة الانخفاض (71.8%).
6. المحاصيل الزيتية : حيث بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الزيتية (3) ألف دونم لسنة 2023 بانخفاض مقداره (10) ألف دونم عن سنة 2022 والتي كانت (13) ألف دونم ، وقدرت نسبة الانخفاض (76.9%)، فيما شكلت المساحة المزروعة بالمحاصيل الزيتية نسبة مقدارها (0.03%) من مجموع إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل والخضراوات.
7. الدرنيات والأبصال: كما قدرت المساحة المزروعة بالدرنيات والأبصال (49) ألف دونم لسنة 2023 وذلك بانخفاض مقداره (37) ألف دونم عن سنة 2022 والتي كانت (86) ألف دونم ،كما قدرت نسبة الانخفاض (43.0%).
8. محاصيل البذور: حيث قدرت المساحة المزروعة بالبذور (10) ألف دونم وذلك لسنة 2023 بانخفاض مقداره (6) ألف دونم عن سنة 2022 والتي كانت (16) ألف دونم ، وقدرت نسبة الانخفاض (37.5%) .

جدول (2): مقارنة المساحة المزروعة والإنتاج الزراعي للمحاصيل والخضراوات للمدة (2019 - 2023)

التفاصيل	2019		2020		2021		2022		2023		نسبة التغير 2022 – 2023
	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	
الحبوب	10.956	6.910	13.860	8.878	13.206	5.297	10.110	3.417	11.018	4.904	43.5
الخضراوات	515	1.715	648	2.249	621	2.164	597	2.026	283	1.148	- 43.4
المحاصيل العلفية	442	773	432	1.207	431	1.060	383	1.058	246	536	- 49.3
البقوليات	27	9	19	7	24	14	19	7	3	2	-71.4
المحاصيل الصناعية	0.030	0.012	0.060	0.022	0.013	0.003	0.039	0.023	0.011	0.006	-73.9
المحاصيل الزيتية	20	6	29	9	13	6	13	5	3	2	-60.0
الدرنيات والابصال	74	426	132	745	115	545	86	350	49	260	-25.7
البذور	13	4	21	8	15	5	16	5	10	5	0.0
المجموع	12.047	9.843	15.141	13.103	14.425	9.091	11.224	6.868	11.612	6.857	-0.2

المصدر : مديرية الإحصاء الزراعي ، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية / العراق

من خلال تحليل بيانات المساحات والإنتاج الزراعي لسنة (2022- 2023) ، حيث يتضح أن القطاع الزراعي بالعراق قد واجه تحديات كبيرة ، وهذه التحديات أثرت بشكل سلبيً وكبير على معظم المحاصيل والخضراوات، على الرغم من الزيادة الطفيفة باجمالي المساحات المزروعة. ويمكننا تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

1. ان الزيادة العامة في المساحة المزروعة (3.5%) لم تنعكس بشكل إيجابي على الإنتاج الكلي، الذي سجل انخفاضًا طفيفًا (0.2%)، وهذا ما يدل على تراجع الكفاءة الإنتاجية للدونم الواحد نتيجة للظروف المناخية وشح الموارد المائية.
2. محاصيل الحبوب كانت الاستثناء الأبرز، إذ شهدت زيادة واضحة في المساحة (9%) والإنتاج (43.5%)، وهو ما يعكس تركيز الجهود الحكومية والمزارعين على هذا النوع لتأمين الأمن الغذائي، خصوصًا محصول الحنطة الذي استحوذ على النسبة الأكبر من إنتاج الحبوب.
3. ولكن في المقابل، فقد سجلت بقية المحاصيل الزراعية (كالخضراوات، والعلفية، الصناعية، المحاصيل الزيتية، والبقوليات، والدرنيات) تراجعًا حادًا وكبيرا في المساحة والإنتاج بنسب تجاوزت 40–80% في بعض الأنواع، وهو ما يُظهر تأثرها المباشر بانخفاض الحصة المائية وغياب الدعم التحفيزي للمزارعين.
4. كما ان استمرار انخفاض إنتاج المحاصيل الصناعية والزيتية يعكس ذلك ضعف الجدوى الاقتصادية لتلك الزراعات، وقلة الاهتمام بسياسات التنويع الزراعي، ما يجعل القطاع عرضة لتقلبات إنتاج الحبوب فقط.
5. يمكن القول إن سنة 2023 مثّلت تحولًا هيكليًا في طبيعة الزراعة العراقية نحو التركيز على الحبوب على حساب بقية المحاصيل، في ظل أزمة مائية وبيئية متصاعدة.

وبالتالي نجد انه رغم التوسع النسبي في المساحات المزروعة، إلا أن الأداء الزراعي العام في العراق لسنة 2023 اتسم بانخفاض التنوع المحصولي وضعف الإنتاجية، نتيجة شح المياه، وتراجع الدعم الحكومي، وتذبذب الظروف المناخية، مما يتطلب تبني سياسات زراعية متكاملة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية، وتشجيع الزراعة المستدامة والمتنوعة لضمان الأمن الغذائي الوطني.

ثالثا: اثر السياسة التجارية على الأداء الزراعي في العراق : تُعدّ السياسات التجارية من العوامل الأساسية المؤثرة في أداء القطاع الزراعي في العراق، إذ تؤثر على الإنتاج المحلي، والمنافسة، والاستثمار الزراعي. وفيما يلي عرض للبيانات الإحصائية الرسمية حول أثر السياسة التجارية على الزراعة العراقية خلال الفترة (2017–2024).

1. **اثر الصادرات والاستيرادات على الأداء الزراعي في العراق للمدة [2017 – 2024]:** يُعد القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد العراقي، لما له من دور في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.غير أن هذا القطاع تأثر بشدة خلال العقود الماضية بسبب :

أ. ضعف الاستثمار الزراعي.
ب. الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية.
ت. تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على تمويل الدولة.
ث. ثبات سعر صرف الدينار العراقي لفترة طويلة، مما جعل السلع المستوردة أرخص من المحلية.

ولذلك جاءت هذه الفترة (2017–2024) كمثال واضح على كيف يمكن للسياسات النقدية والتجارية، خصوصًا سعر الصرف، أن تؤثر على أداء الزراعة العراقية.ومن خلال الجدول يتضح أن عام 2020 يمثل نقطة تحول مهمة جدًا في أداء الزراعة العراقية.

جدول (3) : اثر سعر الصرف على الصادرات والاستيرادات الزراعية في العراق للمدة (2017 – 2024).

السنة	سعر الصرف	الصادرات الزراعية	الاستيرادات الزراعية
2017	1184	26071.7	4333380.8
2018	1182	25162.4	4175567.0
2019	1182	23737.6	1284247.0
2020	1192	140628	1298557.7
2021	1564	275935	1310566.0
2022	1574	230550	1361550.0
2023	1450	276660	1394230.0
2024	1450	331992	1427780.0

المصدر : وزارة التخطيط العراقية -الجهاز المركزي الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية أحصاء التجارة .

1. **الفترة الأولى (2017–2019):** كانت مرحلة الاعتماد على الخارج حيث كانت الاستيرادات الزراعية مرتفعة جدًا تتجاوز أربعة ملايين دولار سنويًا. بينما كانت الصادرات ضعيفة للغاية حوالي 25 ألف دولار فقط. وهذه الفجوة الكبيرة تُظهر أن العراق كان يعتمد على الاستيراد لتلبية أغلب احتياجاته الغذائية والزراعية. وفي تلك السنوات كان سعر الصرف ثابتًا عند حوالي 1182 دينارًا للدولار الواحد، مما جعل استيراد السلع الأجنبية رخيصًا نسبيًا مقارنة بتكلفة إنتاجها محليًا. وان هذا الأمر أضعف القدرة التنافسية للمزارع العراقي، لأن المنتجات المحلية كانت أغلى وأقل دعمًا من حيث الكلفة. وبالتالي خلال هذه المرحلة، لم يكن لدى المزارعين حافز كافٍ لزيادة الإنتاج، فكان السوق يغرق بالبضائع المستوردة، خصوصًا الخضروات والفواكه والحبوب.
2. **الفترة الثانية (2020–2021): نقطة التحول** في نهاية عام 2020، اتخذت الحكومة العراقية قرارًا مهمًا برفع سعر صرف الدولار من 1192 إلى 1564 دينارًا، نتيجة الأزمة المالية التي سببتها جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.هذا القرار كان له تأثير مزدوج على القطاع الزراعي من جهة : كان تأثير إيجابي على الإنتاج المحلي كنتيجة لارتفاع سعر الصرف جعل السلع المستوردة أغلى سعرًا، فأصبح المنتج المحلي أكثر قدرة على المنافسة في السوق الداخلية. كما ازداد الطلب على السلع المحلية، مما شجع المزارعين على توسيع الإنتاج الزراعي. انعكس ذلك في الأرقام فقد ارتفعت الصادرات الزراعية من 23,737 (عام 2019) إلى 140,628 (عام 2020(، أي بزيادة تفوق خمسة أضعاف في عام واحد. ومن جهة اخرى : كان التأثير سلبي قصير الأمد على الأسعار الداخلية نتيجة لارتفاع سعر الدولار أدى في البداية إلى ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة، مما ضغط على المستهلكين. لكن هذا الأثر كان مؤقتًا، لأن زيادة الإنتاج المحلي ساعدت تدريجيًا في استقرار الأسعار وتقليل الاستيراد لاحقًا. وبالتالي بدأت الزراعة العراقية تدخل مرحلة جديدة من التعافي، مع تحسن في الصادرات وتراجع في الاعتماد على الواردات.
3. **الفترة الثالثة (2022–2024): مرحلة الاستقرار والنمو** خلال هذه السنوات: استمر سعر الصرف عند مستوى 1450 دينارًا للدولار تقريبًا، وهو ما وفر بيئة مستقرة نسبيًا للمنتجين المحليين.وان الصادرات الزراعية واصلت نموها التدريجي لتصل إلى 331,992ألف دولار في عام 2024.بينما الاستيرادات ظلت شبه مستقرة بحدود 1.3إلى 1.4 مليون دولار، أي أنها انخفضت بأكثر من 60٪ مقارنة بعام 2017. ويُعزى هذا التحسن إلى:

أ- سياسات حكومية داعمة للقطاع الزراعي.
ب- زيادة الاستثمار في أنظمة الري الحديثة.
ت- دعم مدخلات الإنتاج (البذور والأسمدة والمكننة).
ث- تحسن البنية التحتية في بعض المحافظات الزراعية.

وعلية نجد ان العراق بدأ يقترب تدريجيًا من تحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل (كالحنطة والشعير والطماطم والبطاطا والتمور)، وقلّ اعتماده على الخارج.

وبالتالي نستنتج ان تطور الزراعة في العراق خلال المدة (2017–2024) :

قبل عام 2020، كانت السياسة النقدية الثابتة وسعر الصرف المنخفض من أبرز أسباب ضعف الإنتاج المحلي وارتفاع الاستيراد. ولكن بعد عام 2020، رفع سعر الصرف إلى 1450 دينارًا مثّل نقطة تحول استراتيجية في الأداء الزراعي، حيث تحسن الإنتاج والصادرات، وتراجعت الواردات. و أدى ذلك إلى تحسن تدريجي في ميزان المدفوعات الزراعي، ودعم الأمن الغذائي، ورفع كفاءة الزراعة الوطنية. وان استمرار هذا الاتجاه حتى 2024 يشير إلى أن العراق بدأ يسير نحو توازن زراعي أفضل يعتمد على الإنتاج المحلي أكثر من الواردات.

2. حجم الرسوم الجمركية الفعلية على المنتجات الزراعية:

جدول (4) : حجم الرسوم الجمركية الفعلية على المنتجات الزراعية

نوع المنتج	متوسط الرسم الجمركي الفعلي %
الحبوب	5-10%
الفواكه والخضراوات الطازجة	10-15%
منتجات الالبان والدواجن	20-25%
الأسمدة والبذور	0%

لذلك نجد من الجدول (4) انخفاض الرسوم الكمركية مقارنة بدول الجوار جعل السوق العراقية مفتوحة للسلع الأجنبية، مما يقلل هذا من قدرة المزارع المحلي على المنافسة ،خاصة في الفواكه والخضراوات ، أي أضعف تنافسية المنتج المحلي، وبالتالي ضعف الحماية الجمركية أثر سلبا على تطور الإنتاج المحلي .

3. الأثر الاقتصادي الكلي للسياسات التجارية (الناتج المحلي الزراعي كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي):

يعد الناتج المحلي الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً رئيسياً لفهم دور الزراعة في الاقتصاد الوطني، وتقييم أثر السياسات التجارية على القطاع الزراعي . ويشمل هذا المؤشر جميع الأنشطة الزراعية، مثل: الإنتاج النباتي (كزراعة الحبوب، الفواكه، الخضراوات، والمحاصيل الأخرى). الإنتاج الحيواني(تربية الحيوانات، الدواجن، الأسماك، وإنتاج اللحوم والألبان). كما يمكن استخدام هذا المؤشر لمقارنة أداء القطاع الزراعي بين السنوات المختلفة، أو بين دول متعددة،

جدول (5) : نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة(2017-2024) مليون دينار عراقي

السنة	الناتج المحلي الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي مع النفط	الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط	الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مع النفط	الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط
2017	3863223.0	205130066.9	75540981.6	1.88	5.11
2018	4358551.1	202776268.9	82647491.5	2.15	5.27
2019	6048361.1	225058367.9	89140418.2	2.68	6.78
2020	8122949.4	189398569.7	79159840.2	4.28	10.26
2021	7561773.4	198337848.9	82852190.1	3.81	9.12
2022	5046218.7	213490486.5	84065932.3	2.36	6.0
2023	5349200.2	220644321.2	85158941,2	2.42	6.28
2024	5670125.6	227486134.2	87264032.1	2.49	6.50

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء.

يتضح من الجدول(5) أن الناتج المحلي الزراعي في العراق شهد نموًا متذبذبًا خلال المدة (2017–2024)، حيث ارتفع من 3.86 مليون دينار عام 2017 إلى ذروته البالغة 8.12 مليون دينار عام 2020، ومن ثم انخفض تدريجيًا ليصل إلى 5.04 مليون دينار عام 2022، قبل أن يعاود التحسن الطفيف في عامي 2023 و2024 ليصل إلى نحو 5.67 مليون دينار. وان الارتفاع بين 2017–2020 يُعزى إلى تحسن الإنتاج الزراعي نتيجة دعم القطاع الزراعي، وتوفير القروض الزراعية، وتحسن كفاءة إدارة المياه بعد موسم أمطار جيد. أما الانخفاض بعد عام 2020 فيرتبط بتداعيات جائحة كوفيد-19، وانخفاض الطلب المحلي، إضافة إلى تراجع مناسيب المياه وشح الموارد وارتفاع كلف الإنتاج. وفي 2023–2024 يظهر تحسن تدريجي يعكس جهود الدولة في إعادة تأهيل القطاع الزراعي ضمن خطط التنمية المستدامة. كما ان نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط) مساهمة الزراعة ارتفعت من 1.88% عام 2017 إلى أعلى مستوى بلغ 4.28% عام 2020،

ثم تراجعت إلى 2.36% عام 2022 قبل أن تتحسن إلى 2.49% عام 2024. وان هذا التغير يعكس مدى القطاع الزراعي لتقلبات السياسة التجارية والاقتصاد الكلي العراقي خلال هذه المدة . وان نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط تُظهر مساهمة أعلى بكثير، حيث ارتفعت من 5.11% عام 2017 إلى 10.26% عام 2020 ، ثم تراجعت إلى 6.00% عام 2022، قبل أن ترتفع تدريجيًا إلى 6.50% عام 2024. هذه النسبة تعكس الدور الحقيقي للقطاع الزراعي في الاقتصاد غير النفطي. وان الارتفاع الكبير عام 2020 يدل على اعتماد الاقتصاد غير النفطي على الأنشطة الإنتاجية المحلية في ظل التراجع العام لباقي القطاعات أثناء الجائحة. والتراجع اللاحق سببه ضعف الاستثمارات الزراعية وتحديات البنية التحتية ومشاكل الري. أما التحسن الطفيف في 2023–2024 فيعكس نتائج السياسات الحكومية الأخيرة مثل زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي وتحسين الدعم الفني والإقراضي للفلاحين.وعلية نجد أن تغير مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي يعكس بصورة مباشرة أثر السياسة التجارية على الاقتصاد الكلي. فخلال المدة (2017–2024)، كانت العلاقة بين السياسات التجارية وأداء القطاع الزراعي علاقة تأثير متبادل عندما تبنّت الدولة سياسات تجارية حمائية للمنتج المحلي (خاصة بين عامي 2018–2020)، ارتفعت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس قدرة هذه السياسات على تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد. في المقابل مع اتساع الانفتاح التجاري وزيادة استيراد السلع الزراعية بعد 2021، تراجعت النسبة بسبب المنافسة الأجنبية وضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي. أما في 2023–2024 فقد ظهر أثر إيجابي جزئي للسياسات التجارية المتوازنة، التي سعت إلى دعم الصادرات الزراعية وتحسين الحماية الجمركية، ما ساهم في استقرار النسبة وارتفاعها الطفيف.وبالتالي تظهر النتائج أن السياسة التجارية تمثل أحد المحددات الرئيسة لأداء القطاع الزراعي داخل الاقتصاد الكلي، إذ إن تبنّي سياسات تجارية رشيدة ومتوازنة يمكن أن يعزز مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، ويزيد من قدرتها على دعم النمو الاقتصادي المستدام في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1 . أن الدعم الحكومي لم يحقق التنمية الاقتصادية المطلوبه بسبب تذبذب وعدم الاستقرار الذي اتسم به وعدم تحقيق الكفاءة المطلوبة في معدلات النمو الزراعي على المدى الطويل

2 . أن الدعم الحكومي يساهم في خلق بيئة استثمارية محفزة، ويشجع على تنويع الأنشطة الاقتصادية، في حالة اذا تم اتوجيهه بالصوره الصحيحه وينعكس ذلك على تقليل الاعتماد علىالمصادر محدودة مثل النفط ، ويزيد من صمود الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية.

3 . اوضحت الدراسة وجود علاقة ضعيفة بين الدعم الحكومي والسياسات التجارية من جهه اخلاى وذا يدل على محدودية فعالية هذة السياسات

4 . ان من ابرز المعوقات التي اضعفت من فعالية الدعم والسياسات التجارية هي ضعفالبنية التحتية الزراعية وايضا التمويل الضعيف لها وغياب التكنولوجيا الحديثة .

5 . أن الدعم الحكومي كان العامل الحاسم في الحفاظ على استقرار إنتاج الحنطة، بينما تراجع الشعير بشكل واضح لغياب نفس مستوى الدعم. وان سنة 2024 تمثل تحولًا إيجابيًا في الاتجاه العام، حيث ارتفع إنتاج الحنطة بنسبة 23%، وتحسن إنتاج الشعير بنسبة 55% مقارنة بعام 2023، ما يشير إلى بداية استعادة التوازن الزراعي.

ثانيا: التوصيات

1.ضرورة إعادة تفعيل الدعم الحكومي للمزارعين من خلال القروض الميسرة وتخفيض أسعار المدخلات الزراعية.، وذلك خاصة في المحاصيل غير الحبوب (كالخضراوات والمحاصيل الزيتية والصناعية) ،من اجل تشجيع التنويع الزراعي وكذلك تقليل الاعتماد على محصول واحد .

2.يجب اعتماد سياسة زراعية ذات مرونة عالية تراعي التغيرات المناخية ، ومن اجل توزيع الزراعة بحسب نوع (التربة والموارد المائية في كل محافظة) من اجل ضمان تحقيق كفاءة أعلى في الإنتاج .

3.ضرورة تطوير البنية التحتية الزراعية (كقنوات الري الحديثة ، النقل، التخزين المبرد) من اجل تعزيز سهولة تسويق المنتجات الزراعية.

4.يجب وضع سياسة تجارية زراعية مستقرة من اجل تحقيق التوازن بين حماية المنتج المحلي (الوطني والانفتاح التجاري...

Reference: المصادر

1- أ.د. رعد عيدان عبيد ، حسنة علي خضير ، " التحليل الاقتصادي لتأثير مؤشرات السياسة النقدية في الناتج المحلي الزراعي في العراق بعد عام 2004 " رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ، 2025.

2- ا.د. وفاء المهداوي، انعام مزيد ، إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 24، 2010 .

3- بلاسم جميل خلف، اهمية الدور الحكومي في تطوير المراكز البحثية الزراعية وأنعكاس ذلك على الانتاج الزراعي العراقي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، عدد 44، 2015.

4- محمود داغر، محمود محمد، حسين عطوان مهوس، " سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة (2004- 2012). 2015.

5- الخطيب ممدوح عوض. أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السابع، 2008.

6- السعدون، رائد عبد فهد،" تحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (2004- 2020)"، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة.

7- ابراهيم العيسوي 2001 النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، بيروت، ط3

8- وزارة التخطيط العراقية -الجهاز المركزي الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية أحصاء التجارة .

9- دائرة البحوث واقع الانتاج الزراعي المحلي ومعوقات الاستثمار والتميل الزراعي جمهورية العراق، مجلس النواب 2013

10- مديرية الإحصاء الزراعي ، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية / العراق.

11- وزارة التخطيط – مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير إنتاج الحنطة والشعير في العراق لسنة 2022 – 2024

12- organisation forEconomic Co-operation and Deveiopment (OECD) (2021).THE IMPACTS OF Agricultural trade and support policy reform .OECD publishing.

13- World Bank /(2019).Reforming agricultural support policies to improve productivity and-13 13competitiveness.World Bank Group .